حماس انتخبت لان الحكومات الفلسطينية السابقة لم تفِ بما يجب عليها لشعبها

تقديم الديمقراطية في الشرق الاوسط ليس خطأ لأن البديل هو تأييد حكومات لا ترضى عنها شعوبها

■ ان الأحداث الأخيرة في العراق وفي الشرق الاوسط قد أثارت من مكمنه الجدل القديم بين الواقعيين في مجال السياسة الخارجية وبين المثاليين. يزعم الواقعيون، الذين يظهرون على هيئات ديمقراطية وجمهورية معا، أن ادارة بوش قد أظهرت سذاجة في محاولتها تقديم الديمقراطية في الدول العربية، كما يشهد العنف بين الفصائل في العراق، والانجازات الأخيرة لمرشحين في البرلمان في مصر وفوز حماس في انتخابات السلطة الفلسطينية. يمكن الاستنتاج من كل ذلك، أنه بحسب المزاج في الشرق الاوسط العربي، ستعمل الديمقراطية عملا أقل للقضاء على الارهاب، من عملها في إشعاله.

من المعتاد أن يُبعد الساسة والمحللون أنفسهم عن المسؤولين عن الاخفاقات، ولان النظر الى بوش هو انه ايديولوجي فوق الحد وغير متصل بالواقع، فسيطمح القطيع الى ان يبدو واقعيا وعنيدا. تخوفي هو، أنه من خلال ذلك سيظهر فهم تقليدي جديد، فحواه أن تقديم الديمقراطية في الشرق الاوسط خطأ. لكن الامر ليس كذلك.

علينا أن نتذكر أن البديل عن تأييد الديمقراطية هو المشاركة في تأييد حكومات لا تحظى بتأييد أبناء شعبها. هذا التوجه يخلط بين الاستقرار في ظاهر الأمر وبين الواقع الذي يخون العرب الديمقراطيين، وتنبعث عنه رائحة التلون. لا تستطيع امريكا أن تُعيد بناء سمعتها الملطخة كقائدة عالمية باهمال ما يميزها عن جهات مثل الصين، أو روسيا بوتين.

في الوقت نفسه، علينا أن نقلل من توقعاتنا. قال بوش ان امريكا، «قد أوحي اليها» أن تُغلب الحرية في أرجاء العالم. تزعم وزيرة الخارجية كونداليزا رايس، أن التحول الديمقراطي للشرق الاوسط هو الطريق الوحيد لضمان ألا يُطير الناس طائرات لتصدم المباني. ان خطابة كهذه عديمة التناسب. لأن منع الحرية السياسية شيء سيء، ولا يعني هذا أن تسويد الحرية دائما سيعجبنا.

اذا ما نشأت ديمقراطية عربية، فستفعل ذلك لتقديم مطامح عربية. ان الحق في التصويت لا يتوقع أن يُلين المواقف العربية من اسرائيل، أو أن يقضي على الطاقة الكامنة للارهاب، بالضبط كما لم ينجح في منع خلايا الارهاب من التمكين لنفسها في الغرب. يجب على الديمقراطية، مع ذلك، أن تُنشئ نقاشا واسعا وأكثر انفتاحا في الدول العربية وأن تكشف الاساطير للنقد، والافكار المتشددة للنقاش. وعلى الرغم من أنه سيوجد من يتخوفون من ذلك، على الامريكيين قبول ذلك بالمباركة. لاننا اذا لم نحترم حرية التعبير فاننا ننسى تاريخنا.

«الواقعيون» على حق عندما يحتجون على غزو العراق، لكن يجب عدم استغلال ذلك لتوجيه اللوم الى تقديم الديمقراطية. كانت الاخفاقات اخفاقات الزعامة والاستخبارات، لا اخفاقات الالتزام الحماسي جدا للديمقراطية. في مصر، بالرغم من أن حركة الاخوان المسلمين خارج القانون بشكل رسمي، حصل مرشحون يتصلون بها على انجازات مثيرة للانطباع في انتخابات البرلمان في العام الماضي. كان رد الحكومة التشدد أكثر على المعارضة، الدينية والعلمانية معا، وهي خطوة يتوقع ان تثير المزيد من الغضب. يبدو الرئيس حسني مبارك مصمما على نقل السلطة لابنه، وان تكن اجراءات الحكم في هذه اللحظة قد تُقلل من قيمة هذه الوراثة. اذا كانت امريكا تنسب أهمية لمكانتها بين الشعب المصري، وعليها ان تفعل ذلك بيقين، فان تأييدها للاصلاح الديمقراطي يجب ان لا تكون فيه هوادة.

وفيما يتعلق بالفلسطينيين، علينا أن نكون نزيهين وأن نقول ان الانتخابات لم تُنشئ حماس. علق الناخبون آمالهم على هذه الحركة الارهابية، لأن الحكومات الفلسطينية السابقة لم تفِ بما يجب عليها. الآن، بسبب الانتخابات بالضبط، ستُمتحن حماس كما لم تُمتحن قط في الماضي، وسيُطلب اليها فعل ما لم تفعل قط. هذا الشيء سيُضيق على المنظمة لتكف عن العنف ولتتخذ سياسة معتدلة تجاه اسرائيل. لم تنشئ الديمقراطية حماس، لكنها قد تُغيرها، أو تُفشلها. ومهما يكن الأمر، سيكون ذلك أفضل من الوضع الراهن.

ان الاختلاف في الرأي بين المثاليين والواقعيين في العلاقات الخارجية يتحرك مثل أرجوحة، لانه لم يستطع أي توجه من التوجهات المتشددة أن يدوم وقتا طويلا. يجب أن تبدأ السياسة الخارجية الناجحة في العالم كما هو، لكن يجب ايضا أن تعمل من اجل ما نريد أن يكون. في عالم مركب جدا، يجب على أكثر المبادىء طهارة أن يجري عليه التفتير. ومع كل ذلك، ننهض في الصباح، بسبب الأمل الذي لن تنجح السخرية الباردة في القضاء عليه.

مادلين اولبرايت

مادلين اولبرايت
وزيرة الخارجية الامريكية السابقة
(معاريف) 2006/5/17

تجارة السلاح في اسرائيل تفتقر للاخلاق وبامكان بيرتس وضع معايير اخلاقية لها

■ عمير بيرتس يعتبر نفسه وزير دفاع «اجتماعيا». وباعتباره قادما من المجال المدني لديه فرصة لان يكون وزير دفاع اخلاقيا ايضا ـ ليس فقط في سياسته نحو الفلسطينيين وانما ايضا في الطريقة التي تؤثر فيها وزارة الدفاع على السياسة الخارجية. المقصود هو احد المجالات الاكثر اختراقا في السياسة الاسرائيلية ـ تجارة السلاح.

تجار السلاح الاسرائيليون منفلتون في كل ارجاء العالم ويلصقون بالدولة اسما سيئا. ليست هناك مجابهة عسكرية او صراع عرقي او حرب أهلية لا تجد لدى احد الجانبين فيها (واحيانا لدى الطرفين) تجار سلاح ومستشارون عسكريون ومرشدون وحراس من اسرائيل. هم يبيعون السلاح الاسرائيلي ومن الفائض العسكري الذي يخلفه الجيش الاسرائيلي او من أي مصدر آخر في العالم لكل من يطلب. هذا الزبون يمكن ان يكون حاكما متعطشا للدماء او قائد ميليشيات او رئيسا لهيئة الاركان في الجيش. في كل يوم تقريبا يصل الى اسرائيل وفد أمني حتى يشتري السلاح او المعلومات الامنية.

الدعوات تأتي على الاغلب من تاجر سلاح او شركة للتصدير الامني حيث يحرصون على عرض الاسلحة الحديثة عليهم اما الحلوى في هذه الزيارة فتتمثل في عقد لقاء بينهم وبين وزير الدفاع أو كبار الضباط المسؤولين في الوزارة متقاعدين او عاملين. للتذكير بالمكانة البارزة التي تملكها اسرائيل في اسواق السلاح الدولية نورد ما حدث في الاسبوع الماضي مع نشر تقرير منظمة العفو الدولية حول هذه المسألة: صحيح ان اسرائيل ليست وحدها هناك وانما مع اغلبية الدول المتطورة الا ان التقرير رمى الى لفت انظار الرأي العام العالمي الى حقيقة ان السلاح الذي يوفره التجار يؤدي الى تكريس الصراعات واشعال الحروب ويمس بالابرياء الذين لا ذنب لهم ـ ومن بينهم الاطفال ـ ويساعد القادة الذين يخرقون حقوق الانسان بصورة منهجية حتى يبقوا في الحكم. لكل رصاصة تطلق يوجد عنوان وكذلك دولة منتجة وسلسلة من السماسرة والوسطاء ومنظومة الامدادات.

هذه النشاطية العالية لا تتم في الظلام. ربما هي ليست ظاهرة للجمهور العريض الا انها معروفة لمسؤولي وزارة الدفاع وضباط الجيش وكل من يعرف ما يسمى بالصناعات الامنية. والاشد من ذلك وادهى هو أن كل ذلك يتم بدعم وتشجيع من وزارة الدفاع. للوهلة الاولى يبدو وكأنه كان على وزارة الدفاع ان تراقب المنتوجات الامنية. ولكن فعليا نرى ان القط هو الذي يحرس الفأر في هذه القضية. هذا الامر نابع من عدة اسباب بعضها مبرر والاخر غير مبرر. خلال العقود الاولى من قيام الدولة كانت الحاجة لانشاء صناعات امنية متطورة توفر للجيش الاسرائيلي تفوقا نوعيا وتزوده بالسلاح ـ حقيقية خصوصا في حالات الحصار الدولي. الصناعات التي تعاظمت اثر ذلك اصبحت مصدر رزق لعشرات الاف وربما مئات الاف العائلات. الصادرات الامنية وصلت في السنوات الاخيرة ـ بمن في ذلك المنتجين الحكوميين والخاصين ـ الى ملياري دولار سنويا وهو رقم يضع اسرائيل ضمن الستة الاوائل في تصدير السلاح في العالم.

في بعض الاحيان تنشأ تناقضات في المصالح. ضباط في الجيش الاسرائيلي مسؤولون عن المشتريات ويجرون الاتصالات مع الصناعات الامنية يحظون بعد تسريحهم بعمل وعقود سخية في تلك الصناعات. الملحقون العسكريون في السفارات او عناصر الموساد يبنون علاقات في الدول التي يعملون فيها مع ضباط ومسؤولين أو عملاء ويعقدون الصفقات التجارية معهم في هذا المضمار. في بعض الاحيان يعمل هنا مبدأ البوابة المستديرة: ضباط وعسكريون يتوجهون للسوق المدني وبعد ذلك يجدون وظائف جذابة في الوزارة ـ المدير العام السابق عاموس يارون هو نموذج فقط من امثلة عديدة ـ ومن بعد ذلك يعودون للسوق المدني. كل ذلك من دون فترة فاصلة او مع فترة فاصلة بلا رقابة.

الاغراء الماثل امام افراد جهاز الامن للمتاجرة بمعلوماتهم وخبراتهم وجني الارباح السهلة هائل. لدينا هنا امكانية كبيرة للفساد ومن بينها ان ما يحرك السياسة المتبعة ليس الاحتياجات الامنية والسياسة الاسرائيلية بالتحديد وانما المصالح المنفعية للمستفيدين من الطريقة. وزارة الخارجية تحاول منذ سنوات اخضاع التجارة الامنية الى سياسة خارجية شاملة تأخذ الاعتبارات الاخلاقية الشاملة ايضا بالحسبان. خلال الشهر القادم مثلا ستبحث الامم المتحدة في اقتراح لتقييد مبيعات السلاح الخفيف من اجل تقليص ضرره في المناطق المشتعلة. في وزارة الخارجية عبروا عن الاهتمام بأن تنضم اسرائيل الى المبادرة الا ان هيمنة لوبي الصناعات الامنية ووزارة الدفاع لا تسمح بذلك.

هنا بالتحديد يمكن ان تبرز ميزة وزير الدفاع عمير بيرتس. هو ليس آتيا من الطغمة الامنية. ليس لديه اصدقاء او التزامات لتجار السلاح. هو يستطيع ان يكون وزير دفاع مدنيا حقيقيا، وزيرا لا يأخذ الاعتبارات المنفعية فقط في اعتباره بل يهتم ايضا بالجوانب الاخلاقية التي تنص على ان هناك قواعد ومعايير يتوجب مراعاتها في تجارة السلاح ايضا. بامكان بيرتس ان يضع قواعد جديدة تحول دون حدوث اوضاع مربكة آخذة في التكاثر حيث تتحول تجارة السلاح فيها من ذخر الى عبء ومن مصدر للاعتزاز الوطني بالابداع التكنولوجي الى عار وخزي.

يوسي ملمان
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/5/17

للتأكيد على يهودية الدولة.. والحفاظ على نسيجها الاجتماعي

قرارا اعفاء الطلاب المتدينين من الخدمة ومنع لم شمل الفلسطينيين اهم ما صدر من أحكام في اسرائيل

■ قرارا الحكم اللذان نشرا في الاسبوع الأخير ـ في قضية تسوية عدم تجنيد طلاب المدارس الدينية وفي قضية لم شمل الفلسطينيين ـ هما من أخطر وأهم ما صدر من أحكام في اسرائيل وذلك لعدة اسباب. السبب الرئيس فيها هو أن قرارات محكمة العدل العليا تعزز الصبغة اليهودية ـ الديمقراطية لاسرائيل، بل ترسم خطوطا رئيسة لشخصيتها.

أولا، تقرر محكمة العدل العليا لاول مرة، أن مبدأ المساواة حق دستوري أعلى، كجزء من القيمة الواسعة لكرامة الانسان. لم يعد يمكن بعد الآن المس بالمساواة بقانون واضح، وصريح، بل يُحتاج، بالاضافة الى ذلك، الى الثبات لشروط صارمة متشددة ـ على القانون أن يكون غاية مناسبة، وأن يلائم قيم دولة اسرائيل، وأن يكون معياريا. وبهذا تنضم اسرائيل الى عائلة الشعوب الديمقراطية، التي تمنح مبدأ المساواة حماية دستورية. من المؤكد أنه سيكون لهذا القرار معان قضائية وعملية واسعة. ستضطر مُحكمة العدل العليا الى أن تواجه منذ الآن سلسلة طويلة من الاستثنافات في قضايا تثور فيها عدم المساواة للنساء وعدم المساواة لاسباب ميل جنسي، أو للدين أو للقومية.

وثانيا، يقرر القاضي حسين في سابقة في شأن طلاب المدارس الدينية، أن المميز الأهم الذي لا بد منه لكون الدولة يهودية، هو ضرورة وجود «أكثرية يهودية كثيفة»، «لأن أكثرية يهودية كثيفة فقط ستكون قادرة على الاستمرار في إبقاء الدولة جسما يهوديا حيا متنفسا»، كما يرى. «هذه خلاصة وجود دولة اسرائيل». في الحقيقة كان القاضي حسين في القلة في قرار الحكم، لكن قراره يوائم قرار محكمة العدل العليا في الماضي. فهكذا مثلا في قرار صدر في 2002 قرر الرئيس براك أن المميزات الأساسية لاسرائيل تشتمل «في مركزها على حق كل يهودي في أن يهاجر الى دولة اسرائيل، وأن يكون اليهود فيها أكثرية». أصبح من الآن فصاعدا، هدف الحفاظ على أكثرية يهودية فرضا أساسيا دستوريا في القانون الاسرائيلي، أو بلغة قانونية ـ هدفا مناسبا. من المؤكد أن هذا الزعم ليس «عنصريا»، كما زعم المستأنفون.

وثالثا، قرار الحكم في قضية لم شمل العائلات يثير لاول مرة نقاشا واسعا لسياسة هجرة اسرائيل. لا توجد لاسرائيل سياسة هجرة مرتبة ومنهجية ـ لا في شأن لم الشمل، بل ولا في شأن العمال الاجانب، واللاجئين وغيرهم. لان اسرائيل، وهذا ما قضت به محكمة العدل العليا في الماضي، ليست دولة هجرة. لكن مقدار الهجرة الى اسرائيل يوجب على الدولة أن ترسم سياسة هجرة موحدة منظمة في القضايا المختلفة. وفي عملها ذلك، كما ذكر الرئيس باراك في قرار الحكم، يجب تذكر أن «مفتاح دخول الدولة موضوع في يد الدولة»، ويجوز لها أن تحدد معايير مختلفة، وفي ضمنها «مقادير وقيود اخرى». أضاف القاضي حسين، أن الهجرة لا تستطيع أن تكون مستغلة بشكل ما لتغيير هوية الاطار الاجتماعي في الدولة وشخصيته المتميزة.

وهاكم تنبيها أخيرا: دهشت لقوة النقد الموجه الى قرار الحكم. لقد وجه جزءا منه أناس أجلاء، كانوا يعظون لسنين (وبحق) أنه يجب الحفاظ على سلطة القانون والامتناع عن المس بمكانة المحكمة. ولكن من الجدير بـ «فرسان سلطة القانون» أن يتذكروا أن سلطة القانون بقيت على حالها ايضا عندما لا يلائم القانون أو قرار الحكم قيمهم وتصورهم العام.

ليئاف أورغاد
محاضر في الحقوق في المركز متعدد المجالات
(معاريف) 2006/5/17

الجيش الاسرائيلي بحاجة ماسة لعملية اصلاح جوهرية

■ في الاحتفال الذي جرى في مقر رئيس الدولة، مدح رئيس الاركان الاسرائيلي الجنرال دان حلوتس، جنود قوات الاحتياط وعائلاتهم. وقد استطاع الجنرال حلوتس مخاطبة نوعين من الجمهور، وان كانا بعلاقة واحدة مع بعضهما: الذين يتجندون (وفي حالات كثيرة يكونون متطوعين) لأداء الخدمة العسكرية الفعلية، والتي تكون بعيدة عن بيوتهم وعن أعمالهم، واولئك الذين يتضررون مباشرة بسبب ابتعاد هؤلاء عنهم.

ان الاعراب عن التقدير لجنود الاحتياط ليس أمرا لا حاجة به حتى الآن، ومع ذلك، فانه لا يكفي مجرد الاطراء والتظاهر الخارجي به. فالخدمة العسكرية، سواء كانت الخدمة الالزامية أو ما يليها من الخدمة الاحتياطية، كانت خلال السنوات السابقة البعيدة التي أعقبت قيام الدولة، بمثابة شكل من اشكال دفع الضريبة، وأن المطلوب من المدنيين، معظمهم، وبالتحديد بعد الانتماء لمجموعة من الرجال اليهود، كان يتحمل كثيرا من الأعباء في ذلك، وأن التهرب من الخدمة العسكرية خطير جدا، ولا يقل في خطورته عن خطورة المواطن الذي يتهرب من دفع الضرائب.

لقد تغيرت هذه المعاملة بنفس القدر الذي تغيرت فيه الاتجاهات السياسية، والأمنية العسكرية، والتكنولوجية في المنطقة بصورة عامة، والى جانب ذلك ما رافقها من تغيير في سلم الأفضليات في المجتمع الاسرائيلي. فالسلام مع مصر والاردن، واتفاقات اوسلو، أبعدت الحرب وقللت من الحاجة الى الوحدات والقوات العسكرية الكبيرة، المبنية على العدد الكبير من القوى البشرية. فالمخابرات، والتسلح الجيد، والقوات الخاصة، والنوعيات الخاصة من الطائرات المتطورة، أدت جميعها الأهداف المطلوبة، وبنجاعة أكبر وبتكلفة أقل ماليا وبشريا مما كانت تقوم به وحدات المشاة والمدفعية. والصيغة التي عرضتها وزارة المالية على المؤسسة العسكرية، التي يستطيع الشخص بموجبها افتداء ايام خدمته الاحتياطية بدفع مبلغ مالي محدد، سوف تسمح للقيادة العسكرية بالتقليل من أعداد الذين يجري استدعاء وحداتهم للخدمة، وتُمكنها من استخدام هؤلاء على نحو أفضل.

على هذه الخلفية، ازدادت المرارة لدى هؤلاء الذين استمر تجنيدهم كما كانت عليه الحال في الماضي، والذي يتميز بـ «اللامساواة» المتعاظمة. فما بين علمانيين معروفين وبين متدينين، قوميين، وبين الذين يعتقدون بصدق وحق وواجب أن خدمتهم هي نوع من نصيبهم في الدفاع عن أمتهم، وبين اولئك الذين يخترعون الحجج والمعاذير لكي يتهربوا من أداء الخدمة العسكرية ويتركون الآخرين يؤدونها. الجنرال حلوتس الذي هاجم بشدة في الماضي هذا الظلم الجائر الذي يكمن في «قانون طال»، يعرف تماما أنه في جيش شعبي وديمقراطي يمكن اقامة تدريج وتسلسل قيادي، ذلك فقط اذا شعر الجنود بأن جوهر خدمتهم يقوم على مبدأ المساواة. واذا لم تتحقق المساواة التامة في متطلبات التجنيد، واسرائيل، يا للعار، بعيدة كثيرا عن ذلك، عند ذلك فانه يستطيع المس بالمساواة من الجانب الآخر، اي ان يمنح الجنود شروطا افضل من تلك التي يمنحها حاليا لهؤلاء الذين يؤدون الخدمة العسكرية الآن.

علامة مميزة على الطريق أصبحت مسجلة للجيش الاسرائيلي، الذي عاد مرة اخرى لتكون قيمته «صفراً» كجندي في الجيش الاسرائيلي، وأنه لا يختلف بقيمته عن قيمة قطعة السلاح أو التجهيزات الاخرى، وأنه ليس أكثر من «زبون» تريد قيادة الجيش عودته مرة ثانية. ومع ذلك، فان الحاجة ما زالت ماسة لعملية اصلاح جوهرية. لذلك، فان مندوبي الجمهور لم يجدوا حلا، وأن هؤلاء هم المنتخبون، وليس قادة الجيش، لأن المسؤولية في الأساس ملقاة على عاتق مندوبي الجمهور وليس على من يرتدي الزي العسكري. حل كهذا يجب، على سبيل المثال، أن يتضمن تغييرا في أجور جنود الاحتياط، وأن لا يقل عن متوسط أجور ضباط الدرجات المتوسطة في القوات النظامية، وحسب الأقدمية في الخدمة، ومع التسليم بخسارة، فان دخله سيكون كدخل مواطن قد تجنّد.

أسرة التحرير
(هآرتس) 2006/5/17

ينعتون ليبرمان بالعنصري لانه يقترح نقل عرب المثلث الى فلسطين ولا يسمون أصحاب مبادرة جنيف بذلك رغم انهم يقترحون نفس الشيء مع عرب القدس

■ افيغدور ليبرمان يوصف منذ اسابيع طويلة باعتباره العنصري الدوري في اسرائيل. ليبرمان يؤيد اعادة «مناطق رودوس» ـ وادي عارة والمثلث الصغير وغيرها التي حصلنا عليها من الاردن في عام 1949 في اتفاقية رودوس ـ الى الكيان الفلسطيني.

فهل يعتبر التنازل عن منطقة مأهولة بالفلسطينيين الى الحكم الفلسطيني عنصرية مرفوضة دائما؟ اليكم اقتراحا يؤيده كارهو ليبرمان تحديدا: «220 ألف مواطن في شرقي القدس تحولوا الى مواطنين في الدولة الفلسطينية وسيفقدون مكانة الاقامة الدائمة التي يتمتعون بها اليوم». هذه «مبادرة جنيف» التي يعارض أصحابها ايضا خطة ليبرمان بكل صرامة. هو بالمناسبة مستعد للانسحاب من الأحياء العربية في شرقي القدس ومن «مناطق رودوس».

فهل من المبرر التمييز بين هاتين المجموعتين السكانيتين (سكان شرقي القدس وسكان المثلث). كلتاهما تخضعان للحكم الاسرائيلي منذ سنوات طويلة وتستحقان مخصصات التأمين الوطني والصحي والعمل في كل مكان في الدولة. من الواضح أنه لا يوجد فرق بين سكان شرقي القدس وبين «الملحقين حسب رودوس»، وكلا المجموعتين ستفقدان حقوقهما عندما تنتقلان الى السلطة الفلسطينية. اذا، ربما كان «الملحقون حسب رودوس» مختلفين عن المقدسيين في أنهم قد ربطوا مصيرهم عن وعي باسرائيل من خلال قبول الجنسية، ولذلك كانوا جديرين بحمايتنا؟ اليكم درسا قصيرا في المدنيات والتاريخ.

المقدسيون يستطيعون تغيير جنسيتهم (الاردنية أو الفلسطينية) بجنسية اسرائيلية، أو الحفاظ على جنسيتهم واضافة مكانة «المقيم الدائم» اليها. حتى لا يفقدوا جنسيتهم وبسبب تهديدات قادتهم، لم يقم اغلبية سكان شرقي القدس بتجسيد حقهم في الحصول على الجنسية الاسرائيلية (هذا الحق المتاح أمامهم اليوم ايضا).

هذا الخيار لم يعطَ أبدا لاخوانهم في «مناطق رودوس»: الجنسية الاسرائيلية فُرضت عليهم في عام 1949 من المنطقي الاعتقاد أنهم لو كانوا خُيروا في ذلك الحين لتصرفوا مثلما فعل اخوانهم في شرقي القدس في عام 1967.

«مبادرة جنيف»، كما أسلفنا، تعارض نقل ربع مليون فلسطيني من «مناطق رودوس» الى فلسطين ـ مدعية انهم يعارضون ذلك. أما نقل ربع مليون فلسطيني في شرقي القدس الى فلسطين من دون أخذ رأيهم في الموضوع، فمقبول عليهم. قمت بالتحقق مما يعرفه أصحاب «مبادرة جنيف» عن موقف المقدسيين العرب. فأجابوني: ليس كلهم. هناك مسرورون للتنازل عن حق «المقيم الدائم»، ولكن المستوطنين ايضا ليسوا مسرورين تماما من العودة الى اسرائيل». لو رغب أصحاب هذه المبادرة في المعرفة لتبين لهم أن الاغلبية الحاسمة من المقدسيين العرب لا ترغب في فقدان حقها في «الاقامة الدائمة» في اسرائيل. وهذا هو سبب حظر قادتهم لاجراء استطلاعات في هذه القضية في شرقي القدس.

ولكن قادة «مبادرة جنيف» يفضلون عدم المعرفة. لذلك ليس هناك مفر من الاستنتاج بأنهم يحرصون على أنفسهم وليس على الفلسطينيين وعليه: يوجد لديهم استعداد لنقل المقدسيين الذين لا يصوتون للكنيست لفلسطين، من دون أخذ رأيهم لانهم لا يُفيدونهم في صناديق الاقتراع. هذا بينما نجدهم يدافعون عن سكان «مناطق رودوس» لانهم أصحاب حق في التصويت للكنيست. وقد يضيفون لهم بعض المقاعد (يوسي بيلين ويولي تامير).

من الملفت للنظر أن اولئك الذين ينعتون ليبرمان بالعنصري، لا يطلقون مثل هذه النعوت على بيلين أو افرايم سنيه عندما اقترح تبادل مناطق مأهولة. فهل يعود ذلك لأن سنيه لم يولد في روسيا مثل ليبرمان؟ أخشى ما أخشاه أن يكون مهاجمو ليبرمان الذين يلاحقونه مصابين بالعنصرية.

مسن فلسطيني يجلس الى جانب اكياس الغذاء المقدمة من الانروا في مدينة الخليل

ميشا شاؤولي
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/5/17

مشروع هرتسل فشل بعد حرب 67 بسبب تضخم اسرائيل وسيطرة رجال الدين

■ «يوم هرتسل» من ورائنا، الاحتفالات الرسمية والمؤتمرات الدراسية الاكاديمية انتهت «ومبتدع فكرة الدولة» يقف فوق قمة الجبل مراقبا ما آلت اليه الامور والاحوال. من المثير ان نعرف ان كان بنيامين هرتسل مرتاحا في قبره أم انه يتقلب من الغضب.

عندما اصبح هرتسل مريضا جدا كتب لدافيد وولفنسون: «انا أمر بعملية علاج للقلب. أمي لا تعرف وهي تظن انني ارتاح هنا فقط. فلا ترتكبوا الحماقات عندما أموت». لا اشك في اننا ارتكبنا الحماقات وهرتسل مات منذ زمن.

قبل موته بيومين قال لأحد زواره الاخيرين: «تمنّ الخير لارض اسرائيل باسمي. اعطيت دم قلبي من اجل شعبي». هرتسل عرف كيف يعطي فهل عرفنا كيف نأخذ؟ بعد موته بـ (102) عاما سيعطي الشعب اليهودي الجواب لنفسه على هذا السؤال وهذا الجواب هو على ما يبدو: اننا عرفنا اكثر حتى عام 1967 ومن بعد 1967 اصبحت معرفتنا اقل. حتى حزيران (يونيو) 1967 كان لنا اخلاص اكبر لحلم هرتسل ومن بعده ـ حتى يومنا هذا ـ نعد موالين اوفياء للرسالة.

المشروع الصهيوني هو أحد المشاريع النموذجية في القرن العشرين. بداية نموه كانت رهيبة رائعة الى ان وقع الكثيرون في البلاد وخارجها ومن بينهم دافيد بن غوريون بأن غير اليهود سيسيرون على هدينا. هرتسل ايضا اعتقد ذلك وآمن به.

الحلم الكامل هو اكثر مثالية دائما من كل اجزائه اليومية. ولكن هذا الحلم قد تبدد في عام 1967 الى اجزاء متناثرة وقد اصبحنا نعرف اليوم ان اعادة اللحمة اليها صعبة. أما زال ذلك متاحا بعد؟ في عام 1967 لم نكن ابطالا ولم نسيطر على غرائزنا وقمنا باحتلال مناطق مع سكانها ولم يعد احد ليطرح اسم اسرائيل كنموذج يحتذى فوق المعمورة. هرتسل يكتب في كتابه «دولة اليهود»: «نحن نقوم بتجربة لصالح البشرية كلها من خلال سيرنا في مقدمة كل شيء تكمن فيه محبة البشر. وباعتبارها بلادا جديدة نود أن تكون ارضا تجريبية ونموذجية». لقد اخفقنا في اختبار النموذجية وتسببنا في تحطيم فؤاد هرتسل مرة اخرى ليموت مرتين.

هرتسل كعادته سبق زمنه عندما تحدث عن الاحتلال الذي توقع حدوثه ايضا. قبل «الضجة» بعشرين سنة كتب: «ليست الاراضي هي الدولة وانما الناس الموجودون فيها معا من خلال السيادة عليها. الشعب اليهودي هو الاساس الشخصي الفردي والارض هي الاساس التجسيدي للدولة والانسان هو الاهم بين الامرين.. يا ليت هذه الكلمات تكون تذكارا لكل من نسي او لم يعرف بالمرة». خلال الاربعين سنة الاخيرة بذلنا مواردنا المادية والفكرية على «الاساس التجسيدي» (اي الارض) وابتلعنا اراضي لا نستطيع لفظها. اسرائيل 2006 منكمشة الروح لان جسمها متضخم. وسعنا الحدود وقلصنا الآفاق. هرتسل حذر ايضا من «الجمهورية الارستقراطية» وطلب بعدم السماح للحكم الديني بأن يرفع رأسه فيها، كتب. الا اننا خالفنا وصيته تماما ولم نتمكن من ابقاء رجال الدين في كنسهم كما فعلنا مع الجيش الذي أبقيناه في حدود ثكناته. نحن لم نفصل الدين عن الدولة والسياسة حفاظا على الامرين معا.

ونحن لم نبعد رجال الدين أنفسهم عن شؤون الدولة. هرتسل حذر من تدخلهم. ليس من الصعب توقع ما سيقوله هرتسل الذي يراقب من الجبل الان حكومة يوجد بها عدد مفرط من الجنرالات وعن هيئة اركان عامة يوجد بها سياسيون كثيرون.

هرتسل لم يكن يهذي وهو لم يصدق «طهارة المعايير» عندنا من البداية لاننا لا نختلف عن باقي الناس ومع ذلك اعتقد ان شعبنا سيسمو بنفسه. ولكن ذلك لم يحدث. تبين ان المنحدر سلس جدا وان الخطيئة على الابواب.

النبي يحزقيل صاحب الرؤية هو الاخر لم يصب باليأس من العظام الجافة الملقاة امامه وهو ينظر الى الغور. هو آمن بأن الرياح ستهب وتحييها من جديد. خسارة اننا لا نملك يحزقيل ليعطينا نبوءته حول عظام نبوءة نظيره هرتسل.

يوسي سريد
نائب سابق
(هآرتس) 2006/5/17

لا غنى ليهود اسرائيل عن يهود الشتات والعكس صحيح

■ «الحدود الجغرافية واللغة فقط تبنيان هويتي»، قال الأديب أ.ب يهوشع، للمستمعين اليه في مؤتمر اللجنة اليهودية الامريكية في واشنطن. قال يهوشع للمستمعين اليه بشدة انه في اسرائيل فقط يمكن تحقيق الهوية اليهودية تحقيقا تاما. ويُفهم ضمنا أن الأديب قد أراد الموازنة بين التحقيق الجزئي والتحقيق الكامل.

يجب أن نعترف بأنه منذ كففنا عن أن نطلب طلبا لا لبس فيه في كل لقاء ليهود الشتات أن يهاجروا الى اسرائيل، ما عدا طلبات تأييد مالي لم نعد نُجابههم في شيء، بل احيانا بقضية طابع التهويد في اسرائيل. لقد أحسن الأديب الفعل إذ أثار نقاشا فيه جدل ايضا. لكن عنَ أية هوية يتحدث يهوشع وأية هوية يريد تعريفها؟.

صحيح، لا يمكن تحقيق الهوية اليهودية ـ القومية ـ الاسرائيلية إلا في اسرائيل، اذا كان يقصد هذه الهوية، فانه على حق ولا يمكن أن يكون اختلاف في ذلك. لكن الهوية اليهودية «الخالصة» يمكن تحقيقها في كل مكان. هذه هي عظمة اليهودية، ولهذا حوفظ عليها لآلاف السنين، وهذا ايضا ضعفها، لأنه بسبب ذلك لم ينشط اليهود للعودة الى ارض اسرائيل. من الحقائق التاريخية أنه في الفترات بين الخراب والخلاص والتي امتدت مئات بل آلاف السنين، بقي الشعب وبقيت هويته مع كل ذلك.

لا ينبغي الاستخفاف بالصعوبة التي تواجه اليهودي الذي يعيش في الشتات ويريد الحفاظ على هويته اليهودية. تنبع صعوبته في الأساس من خطر الذوبان وبقدر أقل من ذلك بسبب سؤال الهوية نفسه. انه يملك في الحقيقة الحرية الكاملة أن يحدد هويته اليهودية وطابع تعبيره عنها، وفي بادي الرأي أن السؤال الوحيد الذي يجب عليه حسمه هو هل ينتمي الى الجماعة أو لا، لكنه هو وجماعته يواجهان خطرا شديدا هو خطر الذوبان.

يصعب على اليهودي في اسرائيل أن يؤلف بين الدين، والدولة، والحدود والقوانين الاجتماعية. مع وصوله الى اسرائيل فقط يواجه اليهودي التناقض الراسخ بين الدين والدولة. لهؤلاء ولهؤلاء ايضا صعوبات هوية، لكن وجود اسرائيل يهودية هو بلا ريب شرط وجودي مشترك للجميع. وما لم توجد أكثرية يهودية صلبة في المنطقة الاسرائيلية، فان مسألة الحدود، ومنع الهجرة من اسرائيل وتشجيع الهجرة الى اسرائيل تسبق سؤال: من هويته أكمل؟

أ.ب يهوشع مُحق إذ احتج على أنه في مؤتمر اللجنة اليهودية، الذي أُجري في يوم الاستقلال، لم يذكروا الساقطين في معارك اسرائيل أو الاستقلال السياسي للشعب اليهودي. إن اسرائيل يهودية وديمقراطية تحمي يهود الشتات في بلدانهم، كما أن يهود الشتات يساعدون ويؤيدون وجود اسرائيل.

يمكن ويجب الطلب الى يهود الشتات، رغم أن هويتهم يهودية فقط، أن تكون مشايعتهم القومية لاسرائيل، لا بالفكر فقط بل بالعمل ايضا. يجب أن يُطلب اليهم استعمال رموز مشايعة اسرائيل قوميا، وتشجيعهم على زيارة البلاد وأن يرسلوا أبناءهم الى هنا، وأن يُعلموهم العبرانية، وأن يوجدوا لهم اصدقاء في اسرائيل، وأن يُنفقوا وأن يُحصلوا الأملاك في الدولة. كل ذلك أهم الآن من سؤال من هويته ـ اليهودي في الشتات أو الاسرائيلي ـ أكمل؟

ايتان بن ـ الياهو
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/5/17